الأمم المتحدة

A/55/949–S/2001/507

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
20 May 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البند ٦٤ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

رسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠٠١ التي وجهها إليكم فخامة السيد رؤوف دنكتاش، رئيس الجمهورية التركية لشمال قبرص، والتي أحيلها إليكم طيه كضميمة لرسالة تحمل نفس التاريخ وموجهة إليكم أيضا من سعادة السيد إيتوغ بلومير، الممثل الدائم للجمهورية التركية لشمال قبرص في نيويورك (انظر المرفق).

وأود أن أبلغكم بأن حكومة تركيا توافق تماما على الآراء التي أعرب عنها في رسالة الرئيس دنكتاش. ومن البديهي أن الحصول على موافقة جميع الأطراف، لا سيما موافقة الأطراف المعنية مباشرة بالأمر، يمثل أحد الأسس الوطيدة لحفظ السلام، وأن الاتفاقات ومذكرات التفاهم المتعلقة بمركز القوات تمثل أدوات أساسية لتحديد حقوق والتزامات بعثات حفظ السلام في مناطق العمليات، على النحو المشار إليه في تقريري الإبراهيمي واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (انظر A/55/305-S/2000/809 وA/55/874). بيد أن الأمم المتحدة لم تبرم بعد اتفاقا مع الطرف القبرصي التركي يحدد أساليب عمل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في الطرف الشمالي من قبرص. ولم يسجل مجلس الأمن حتى الآن موافقة الجمهورية التركية لشمال قبرص أو موافقة تركيا في سياق قراريه الأخيرين (١٣٠٣ (٢٠٠٠) و١٣٣١ (٢٠٠٠)) بشأن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

250501 250501 01-38001 (A)
0138001

وفي الأسابيع المقبلة، يتوقع صدور تقريركم نصف السنوي عن عملية الأمم المتحدة في قبرص، حيث سيعقبه تمديد مجلس الأمن المتوقع لولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

وفي ضوء ما تقدم، وبناء على تعليمات حكومتي، أود أن أطلب إليكم التكرم بإدراج آراء كل من الجمهورية التركية لشمال قبرص وتركيا، على النحو الوارد في هذه الرسالة وملحقيها، في تقريركم نصف السنوي المقبل عن عملية الأمم المتحدة في قبرص.

كما أكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها، بما فيه الضميمة، كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أُميت باماير
السفير
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

[١٥ أيار/مايو ٢٠٠١]

أتشرف بأن أرفق طيه رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠٠١ وجهها إليكم فخامة السيد رؤوف ر. دنكتاش، رئيس الجمهورية التركية لشمال قبرص، بشأن تقريركم المقبل عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (انظر الضميمة).

(توقيع) إيتوغ بلومير
ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص

ضميمة

[١٥ أيار/مايو ٢٠٠١]

قبيل صدور تقريركم نصف السنوي عن عملية الأمم المتحدة في قبرص، والذي يشمل النصف الأول من عام ٢٠٠١، أرى لزاما علي أن أسترعي انتباهكم إلى النقاط التالية التي أعتقد أنها جديرة بأن يوليها تقريركم الاعتبار والتغطية الواجبين.

وعلى سبيل الأولوية، ينبغي تفادي أية إشارة في التقرير إلى ما يسمى ''بحكومة قبرص''، أو إلى نواتجها الثانوية، مثل ''الحرس الوطني'' أو ''شرطة قبرص''. فهذه المصطلحات لا تعكس الواقع ولا الوضع القانوني/الشرعي في قبرص.

وفيما يتعلق بمسألة ذات أهمية قصوى، هي مسألة **الموافقة**، أود أن أشير إلى آثار الحدثين السابقين المتعلقين باتخاذ مجلس الأمن قراريه ١٣٠٣ (٢٠٠٠) و١٣٣١ (٢٠٠٠) والتخلي عن الممارسة الراسخة المتمثلة في إصدار إضافة لتقريركم. وأود أن أكرر أنه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أشارت الإضافة إلى مبدأ **الموافقة** وإلى ضرورة ''**تحديد الأساليب التي ستعمل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بموجبها في الطرف الشمالي من قبرص**''. ولم تكتف الأمم المتحدة بالامتناع منذ ذلك الحين عن إبرام اتفاق مع الطرف القبرصي التركي من شأنه أن ينص على هذه الأساليب، بل لم ترد إشارة إلى مبدأ الموافقة وتم التخلي تماما عن المبدأ الراسخ المتمثل في إصدار إضافة للتقرير.

ويحدوني أمل صادق في عدم تكرار الممارسة الخاطئة نفسها في تقريركم وفي صدور إضافة للتقرير تؤكد ضرورة الحصول على موافقة الطرف القبرصي التركي على تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة ستة شهور أخرى وضرورة تحديد أساليب عمل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في الطرف الشمالي من قبرص. وتحقيقا لتلك الغاية، أود أن أبلغكم بأننا على استعداد لمواصلة وإبرام المناقشات التي شرعنا فيها مع سلطات قوة الأمم المتحدة بهدف تحديد تلك الأساليب.

وفي ذلك الصدد، أود أن أسترعي انتباهكم إلى تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الصادر في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١ (A/55/874). والفقرة ٢٧ من التقرير المذكور تنص بوضوح على أن ''**اتفاقات مركز القوات ومذكرات التفاهم هي أدوات أساسية في تحديد حقوق والتزامات البعثات في مناطق العمليات**''. وفي التقرير، تعرب اللجنة أيضا عن القلق إزاء عمليات الأمم المتحدة التي تنفذ بدون تطبيق هذه الصكوك. ويذكر التقرير عددا من الأمثلة على الصعوبات التي تواجه قوات الأمم المتحدة حول العالم نتيجة لذلك. واستنتاجات اللجنة تؤيد بوضوح

ضرورة إبرام اتفاق بين الأمم المتحدة والطرف القبرصي التركي من أجل نجاح البعثة في عملها.

وأود أيضا أن أشير إلى أنه، حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٠، سعى مجلس الأمن، بطريقة أو بأخرى، إلى الحصول على موافقة كلا الطرفين. ويتمشى ذلك مع مبدأ الأمم المتحدة القائم على تنفيذ حفظ السلام في أية منطقة في العالم بموافقة الأطراف المعنية، بصرف النظر عن أية اعتبارات سياسية. وفي هذا السياق، من الجدير بالذكر أن الفريق رفيع المستوى الذي اجتمع في آذار/مارس ٢٠٠٠ تحت رعايتكم للقيام باستعراض شامل لأنشطة الأمم المتحدة في مجالي السلام والأمن خلص إلى المبادئ التالية بوصفها المبادئ الموجهة لعمل الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام:

"يتفق الفريق على أن موافقة الأطراف المحلية والنزاهة وعدم استخدام القوة إلا للدفاع عن النفس ينبغي أن تكون هي الأسس الوطيدة لحفظ السلام".
(انظر A/55/305-S/2000/809).

وبالفعل، التمست هذه الموافقة مؤخرا ومُنحت من حكومة الجمهورية التركية لشمال قبرص فيما يتعلق بالعملية الوشيكة المتصلة بإحلال المفرزة السلوفاكية محل المفرزة النمساوية والتمس إدراج موافقتنا في تقريركم المقبل. ويحق لنا أن نتوقع إدراج هذا الموقف على النحو الواجب في تقريركم.

وثمة مسألة إنسانية نرى أن تقريركم ينبغي له أن يتناولها هي مسألة استمرار أنظمة الحظر اللاإنسانية التي تفرضها الإدارة القبرصية اليونانية على الشعب القبرصي التركي بهدف إخضاع الشعب القبرصي التركي اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وهو الطرف نفسه الذي يفترض أن ينشئ معه القبارصة اليونانيون **شراكة جديدة** معه. إن أنظمة الحظر هذه، التي أوردها بعض تقارير الأمين العام السابقة المقدمة إلى مجلس الأمن وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تمتد لتشمل جميع أوجه الحياة، بما في ذلك الأنشطة التجارية والرياضية والثقافية فضلا عن مجالي السفر والاتصالات (انظر S/1998/488، الجزء باء، الفقرة ١٥، وE/CN.4/2001/31، الفقرة ٧). وبالنظر إلى أن أنظمة الحظر هذه لا تزال سارية تماما، فإننا نرى أن الإشارة إليها في تقاريركم لا بد وأن تستمر أيضا.

ولا يمكن أن يكون هناك تبرير لتجاهل انتهاك جسيم وفادح بهذا القدر لحقوق الإنسان للقبارصة الأتراك منذ عام ١٩٦٣، في الوقت الذي تحظى فيه ظروف الحياة العادية للعدد القليل من القبارصة اليونانيين الذين يعيشون في الجمهورية التركية لشمال قبرص

بالمتابعة والملاحظة الوثيقتين. وفي رأينا أن هذا نتاج سياسة مزمنة للكيل بمكيالين تنتهج إزاء الطرفين في النزاع القبرصي، في غير صالح الجانب القبرصي التركي.

ومن الأمثلة المحددة على سياسة الكيل بمكيالين الموقف إزاء اختطاف المواطن القبرصي التركي عمر غازي تيكوغول عنوة على يد رجال شرطة قبارصة يونانيين من القرية المختلطة الوحيدة، وهي قرية بيلا، الخاضعة لسيطرة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. والجدير بالذكر أن قرية بيلا تقع في المنطقة العازلة التي تسيطر عليها الأمم المتحدة والتي لا يحق للشرطة القبرصية اليونانية التواجد فيها، ناهيك عن قيامها بالاعتقالات. ومما زاد الطين بلة أن السيد تيكوغول، بعد أن عانى الأمرَّين لمدة ١١٠ أيام على أيدي الشرطة القبرصية اليونانية، صدر ضده ''حكم'' بالسجن لمدة ١٠ سنوات بتهمة ملفقة بحيازة مخدرات واعتزام طرحها في السوق. وحتى الآن التزمت الأمم المتحدة الصمت التام حيال هذه المسألة، رغم علمها الكامل بأن الشخص المذكور آنفا قد اختطف من منطقة خاضعة لسيطرة الأمم المتحدة. ونأمل صادقين أن ينتهي هذا الصمت وأن يغطي تقريركم المقبل، على النحو الواجب، قضية هذا الشخص السيئ الحظ الذي وقع ضحية لانتهاك القبارصة اليونانيين لحقوق الإنسان.

ومن الجدير بالملاحظة أيضا أن الإدارة القبرصية اليونانية تواصل التسلح بشراء أسلحة متطورة بمعدل إنفاق يفوق مليوني دولار يوميا، وهو ما يعتبر، من حيث دخل الفرد، من أعلى المعدلات في العالم. وكمية الأموال المخصصة للتسلح للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١ تبلغ تقريبا ٢,٢٥ بليون دولار أمريكي، كما تؤكد ذلك أيضا التقارير الصحفية اليونانية والقبرصية اليونانية (انظر، مثلا، المجلة القبرصية اليونانية الأسبوعية بيريوديكو (*Periodiko*)، عدد ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٩) وغير ذلك من المصادر العامة.

وفي سياق تنفيذ ''الموقف العسكري المشترك''، قام الثنائي اليوناني - القبرصي اليوناني مؤخرا بإجراء تدريبات عسكرية استفزازية أطلق عليها الاسم الحركي ''توكسوتيس - فرجينا'' يومي ٢٥ و٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. ومن الأسلحة المتطورة التي استخدمت في هذه التدريبات، التي أجريت في مثلث جنوب قبرص - كريت - جزيرة رودس، طائرات ''بيل'' المروحية التي منحتها اليونان مؤخرا، فضلا عن قذائف TOR-M1 وS-300، حيث وضع النوع الأول في جنوب قبرص والنوع الثاني في كريت. كذلك شاركت طائرات حربية يونانية وطائرات نقل يونانية وسفن حربية يونانية وغواصة يونانية في التدريبات البحرية التي أجريت قرب ساحل بافوس.

ومن التطورات المنذرة بالخطر التي حدثت أخيرا قيام الجانب القبرصي اليوناني مجددا بإثارة مسألة قذائف S-300. وقد أعرب السيد كليريدس، في مؤتمر صحفي عقد في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١، عن اعتزام القيادة القبرصية اليونانية نشر قذائف S-300 في الجزيرة، حيث قال متبجحا: ''**بوسعنا أن نأتي بقذائف S-300 في أي وقت نشاء**'' (نقلا عن صحيفة ''سايبرس ميل'' *(Cyprus Mail)* القبرصية اليونانية اليومية التي تصدر باللغة الإنكليزية، عدد ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١).

وسياسة تصعيد التوتر التي ينتهجها الجانب القبرصي اليوناني لا تقتصر على برنامج التسلح الضخم المذكور آنفا أو على التدريبات العسكرية المشتركة التي يجريها مع اليونان، بل تشمل أيضا إصدار البيانات ذات الطابع الاستفزازي الشديد. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الشعارات المضادة للأتراك التي تنشد في المخيمات العسكرية القبرصية اليونانية خلال التدريبات العسكرية الروتينية، حيث أوردتها الصحيفة القبرصية اليونانية اليومية ''هارافغي''، في عدد ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠١، تحت العنوان الذي ناسب الموضوع حقا وهو ''شعارات متعصبة في الحرس الوطني القبرصي اليوناني'' ونصها على النحو التالي:

''**أيها الأتراك سوف تموتون. سوف تُصرعون أمام الراية ذات اللونين الأزرق الأبيض**''. ''**لا بد من طرد جميع الأتراك وإلقائهم في البحر**''.

وعندما سأل قبرصي يوناني عادي ضابط الحرس الوطني القبرصي اليوناني الذي كان يشرف على هذه التدريبات عن ''الحكمة'' وراء استخدام هذه الشعارات المتعصبة، رد الضابط مدافعا عن هذه الممارسة بالملاحظة التالية التي تثير الاشمئزاز: ''**ما الذي يقلقك في ذلك؟ فنحن سنقتل جميع الأتراك!**''.

وهذه الشعارات ليست سوى دليل آخر على أن غرس بذور الحقد ضد الشعب القبرصي التركي في عقول الشباب القبرصي اليوناني، سواء كانوا عسكريين أم مدنيين، أمر درج الجانب القبرصي اليوناني على ممارسته وتتناقله الأجيال. ويشير ذلك بوضوح إلى الضرورة العاجلة لمعالجة هذه المسألة عن طريق التدابير الملائمة لبناء الثقة.

وأرجو أخذ الآراء المذكورة أعلاه بعين الاعتبار من أجل إصدار تقرير محايد ونزيه ومتعمق يعبر عن واقع الحال في الجزيرة.

(توقيع) رؤوف ر. دنكتاش
الرئيس